

آليات إدارة التنوع المجتمعي في ماليزيا

م. م : سامان شكر سمين

قسم القانون، جامعة گرميان، إقليم كردستان، العراق

البريد الإلكتروني: saman.shukur@garmian.edu.krd، رقم الموبايل: 07721043067

المخلص

أصبحت قضية التنوع في المجتمع وأثارها أحد الموضوعات المثيرة للجدل اليوم ومحور اهتمام العديد من الباحثين، خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين. تسعى هذه الدراسة إلى شرح أحد أبعاد الموضوع، وهو الآليات التي تلجأ إليها الدول لإدارة التنوع العرقي أو الإثني أو اللغوي أو الديني أو الطائفي في مجتمعاتها، ومن تلك الدول ماليزيا. بناءً على ذلك، تدور أسئلة هذه الدراسة حول سؤال رئيسي وهو: ما هو الآليات التي تتبعها ماليزيا في إدارة التنوع المجتمعي التي تتسم بها مجتمعاتها؟ وخلصت الدراسة إلى أن دولة ماليزيا التي تتميز مجتمعاتها بالتنوع القومي والديني، يعد التنوع في مجتمعاتها محركاً رئيسياً للعديد من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يلقي هذا التنوع المجتمعي بظلاله على كيفية تشكيل النظام السياسي لهذه الدولة وكيف يعمل ويتأثر بها. تأسيساً على ذلك، تستخدم ماليزيا، كدولة، آليات مختلفة لإدارة التكوينات المختلفة لمجتمعاتها.

الكلمات المفتاحية: التنوع، النظام السياسي، القومية، آليات إدارة التنوع، ماليزيا

Mechanisms For Managing Societal Diversity In Malaysia

Assistant Lecturer: Saman Shukr Sameen, Department of Law, Garmian

University, Kurdistan, Iraq

Email: saman.shukur@garmian.edu.krd, mobile number: 07721043067

Abstract

From the final decade of the twentieth century, the topic of variety in society and its ramifications has drawn much debate and the attention of several researchers. In order to manage the racial, ethnic, linguistic, religious, and sectarian variety in their society, countries often turn to various management techniques. One of those countries is Malaysia, and this paper aims to describe one of those methods. As a result, the main topic of this study is: What management strategies does Malaysia employ to deal with the sociological variety that defines its society? The study came to the conclusion that variety in Malaysia, a country whose society is distinguished by racial and religious diversity, is a significant factor in many facets of political, social, economic, and cultural life. Based on this, Malaysia as a nation employs several techniques to control the various social structures in its society.

Keywords: diversity, political system, nationalism, diversity management mechanisms, Malaysia

المقدمة

تعد ماليزيا من أكثر الدول تنوعاً من حيث الطبيعة القومية والدينية الموجودة في مجتمعاتها، وكانت لها انعكاس على الأفراد والجماعات في الدولة، فالمجتمع الماليزي يحتوي على العديد من القوميات والديانات واللغات،

حيث اتبعت ماليزيا كدولة مجموعة من الإستراتيجيات لإدارتها ولتلبية مختلف مطالب الجماعات السائدة في مجتمعها، وأن تخلق لمجتمع متعدد ومتنوع يبنى على أسس التعايش السلمي الذي يركز على التكامل والتعاون والتلاحم واحترام خصوصية الآخر، سواء كانت هذه الخصوصية قومية أو دينية أو لغوية أو ثقافية، مما ساهم في تحقيق درجات عالية من الاندماج واحساس متزايد بروح المواطنة والمصير المشترك، وينعكس بالإيجاب على مسيرة التقدم في كافة الميادين في ماليزيا وتصبح مصدر من مصادر القوة في كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة.

نتيجة لتلك العوامل تعد ماليزيا نموذج من الدول التي تبنت التوافقية سبيلا إلى ديمقراطية نظامها السياسي بسبب الطبيعة الاجتماعية المتنوعة لمجتمعها، ما شكل تحديا للدولة الماليزية في كيفية استيعاب كل الاقوام والاديان في نظام يمنح الجميع الحق في تشارك السلطة دون تمييز، حيث استطاعت أن تتجاوز تلك الانقسامات وأن تستثمر التنوع القومي والديني في مجتمعها لاستقرار نظامها السياسي وتجعل منها سببا رئيسا في الادارة السليمة لذلك. في ضوء ما سبق تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على تجربة دولة ماليزيا في إدارة تنوع مجتمعها القومي والديني، باعتبارها دولة استطاعت أن تواجه مسألة التنوع في مجتمعها بشكل عقلاني، وتثبت إن ظاهرة التنوع القومي والديني في حد ذاتها لا تمثل خطرا على أمنها القومي، بل حولتها الى عامل قوة، ومصدر ثراء فكري وبشري لدولة ماليزيا.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن موضوع إدارة التنوع المجتمعي يحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحالي، حيث أصبحت إدارة التنوع بأشكالها المتعددة في المجتمعات التعددية من أبرز الأهداف وأهمها للدول وللشعوب عامة، هذا فضلاً عن طبيعة التجربة الماليزية في مجال إدارة التنوع في مجتمعها من منظور زمني، حيث استطاعت أن تخطو خطوات كبيرة في هذا المجال في ظرف زمني وجيز.

هدف البحث

بناءً على أهمية البحث، فإنه يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. إبراز واقع التنوع بأشكالها المختلفة للمجتمع الماليزي.
2. استعراض أهم التحديات التي واجهتها دولة ماليزيا في ادارة التنوع في مجتمعها.
3. معرفة الآليات التي إتبعها السلطات الماليزية لادارة التنوع الاثني والديني في مجتمعها.
4. معرفة تأثير النظام الدستوري والسياسي الماليزي في ادارة مجتمعها المتنوع.

إشكالية البحث وأسئلته :

السؤال الرئيسي للبحث هو ما هي الآليات التي لجأت إليها ماليزيا الى استخدامها لإدارة التنوع القومي والديني التي تتميز بها مجتمعها؟ وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1. ماهي طبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الماليزي؟
2. ماهي الاسس الدستورية التي نظمت الادارة الديموقراطية للتنوع في المجتمع الماليزي؟
3. ماهي الآليات المناسبة التي إتبعها ماليزيا لادارة التنوع القومي والديني في تحقيق الاستقرار؟
4. كيف كانت دور النخب السياسية في ادارة التعدد التنوع الماليزي ؟

فرضية البحث

تتبع فرضية البحث من أن للنظام الدستوري والسياسي تأثيرا إيجابيا على الادارة السليمة للتنوع القومي والديني السائد في المجتمع الماليزي، في حين أن تحقيق الاستقرار والتعايش بين مكوناته الاجتماعية يرجع

إلى اتباع توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة تلك التنوع، وإرساء دعائم مؤسساتية مرنة تستجيب لمتطلبات النسق الاجتماعي كفيل بتحقيق استقرار النظام. كما أن نجاح إدارة التعدد الإثني والديني في ماليزيا ترجع الى وجود نخب سياسية قوية واعية وذات رؤية متوازنة.

منهج البحث

من أجل الوصول إلى إختبار مدى نجاح النموذج الماليزي لإدارة مجتمعتها المتنوع، فقد استعان الباحث في هذه الدراسة بخطوات المنهج التاريخي، وذلك من أجل تتبع المراحل التاريخية لتطور النظام الدستوري والسياسي الماليزي والتركيبية الاثنوغرافية فيها. كما تتطلب البحث استخدام المنهج التحليلي في دراسة بعض النصوص الدستورية لدستور دولة ماليزيا المرتبطة بالآليات المناسبة لإدارتها للتنوع المجتمعي والمتعلقة بهدف البحث بغية الوصول الى نتائج علمية دقيقة.

هيكلية البحث:

أما هيكلية البحث، سيتم تقسيمه الى ثلاث مطالب إضافة الى المقدمة والخاتمة، ففي المطلب الأول سنتناول فيه التركيبية السكانية لشعب ماليزيا. بينما يعالج المطلب الثاني؛ مراحل التطور التي مرت بها النظام الدستوري والسياسي الماليزي، أما المطلب الثالث فيركز على الآليات المتبعة لإدارة التنوع في ماليزيا.

المطلب الاول: التركيبية السكانية لشعب ماليزيا

لم تكن ماليزيا دولة واحدة عبر التاريخ، وانما اندمجت من عدة مقاطعات وممالك ومستعمرات برعاية وهندسة بريطانية، فبرزت للعالم دولة جديدة سميت (اتحاد المالايو) ونالت استقلالها عن الحكم البريطاني في 31 آب 1957، تبع ذلك انضمام أراضي المستعمرات البريطانية الأخرى (سنغافورة وصباح وسراواك)، فأعيد تسمية الدولة الجديدة الموسعة باتحاد ماليزيا وذلك عام 1963، ولكن في عام 1965م طردت سنغافورة من الاتحاد لتصبح دولة مستقلة ومنفصلة⁽¹⁾.

يتميز المجتمع الماليزي بأنه متنوع للغاية وغير متجانس، تنتشر فيه الكثير من القوميات والثقافات والأديان واللغات والتي تساهم في فسيفساء ثقافية غنية للدولة، كان هنالك قبول لهذا التنوع ولم تكن هنالك محاولات رسمية أو شعبية لخلق تجانس ثقافي، ويعد الإسلام الدين الرسمي للاتحاد الماليزي مع وجود ضمان لممارسة الطقوس والعادات والمراسيم² لكل الديانات الأخرى في سلام ووثام³.

تجدر الإشارة الى أن ماليزيا عندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكل الصينيون 37%، والهنود 12%، وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسراواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حد ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر بينهم بالمقارنة بغيرهم⁴. حيث يبلغ عدد سكان ماليزيا ما يقارب 32,285,142

(1) ماهر جبار الخليلي، سياسة الاسكان في ماليزيا وامكانية الافادة منها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، م(10)، ع(11)، 2015، ص229.

² ينظر الدستور الماليزي وتعديلاته، المادة (12) الفقرة (3).

³ ماهر جبار الخليلي، مرجع سبق ذكره، ص229.

⁴ محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، مؤسسة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص12.

مليون نسمة وفق آخر إحصائية⁵، وتشير الإحصائيات الى أن من يحملون الجنسية الماليزية قد يبلغ 26 مليوناً، حيث بلغت نسبة ما يعرف بأبناء البلد Bumiputra 65.1% (وأغلبيتهم الساحقة من الملايو)، بينما بلغت نسبة الصينيين 26%، والهنود 7%، والآخرين 0.8%، أما المقيمون من غير الماليزيين فيبلغ عددهم 2,321 مليونين وثلاثمائة وواحد وعشرين ألفاً أي بنسبة 8.2% من العدد الكلي للسكان⁶ (ينظر جدول رقم (1))، بالإضافة الى ذلك يوجد العديد من المجموعات الفطرية منها: الايبانز، كادانانز، كينيار، بيرايوز، المرتكزة في ولايتي صباح وساراواك، حيث يتوزع السكان في ماليزيا بطريقة غير متوازنة؛ فتوجد نسبة كبيرة منهم في شبه جزيرة ماليزيا، والغالبية في الساحل الغربي، أما باقي السكان فيتواجدون في مجموعات في المناطق الساحلية لطول البلاد، ويعكس هذا الطراز من التوزيع السكاني عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية حيث سارعت في تطوير أجزاء معينة من البلاد⁷.

جدول رقم (1)

ت	القوميات	اللغات الأساسية	النسبة المئوية	الوضع الدستوري للغة
1	الملايو	المالايوية	65.1%	اللغة الرسمية للدولة
2	الصينيين	المندرينية	26%	غير رسمية
3	الهنود	التاميلية	7%	غير رسمية
4	الايبانز، كادانانز، كينيار، بيرايوز، الاوراسيون	-	0.8%	غير رسمية

التقسيمات القومية واللغات للمجتمع الماليزي⁽⁸⁾

جدير بالذكر، إن الملايو هي أكبر المجموعات القومية وأكثرها تجانسا، فكلهم مسلمون، وجميعهم يتحدثون اللغة المالايوية "البهاس ملايو"، ويعانون من تدني الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالصينيين الذين يمثلون أقلية مقارنة بعدد الملايو، وعلى الرغم من ذلك فهم يمتلكون معظم ثروات البلاد⁹. ويشكل الصينيون ثاني أكبر المجموعات القومية في ماليزيا ويتحدثون بالمندرينية، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل ويتركزون في المدن، وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير... وغيرها، أما الهنود فمعظمهم من التاميل

⁵ إيمان الحيازي، كم يبلغ عدد سكان ماليزيا، الرابط الإلكتروني <https://bit.ly/4gMKJz3>، تاريخ الزيارة 2023/3/2.

⁶ محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، صص 12-13.

⁷ محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، صص 6.

⁽⁸⁾ ينظر: أحمد يحيى هادي وحيدر كشكول حسن، ملامح النظام السياسي والاجتماعي والاثر الفيدرالي في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، م(2)، ع(51)، صص 226.

⁹ التنوع العرقي والاصلاح السياسي، الرابط الإلكتروني <https://bit.ly/1WBHd33>، تاريخ الزيارة 2023/3/1.

Tamil الذين قدموا من جنوب الهند، حيث يتحدثون اللغة التاميلية، وهي إحدى اللغات الدرافيدية المنتشرة في شمال سريلانكا وشرقها وفي جنوب الهند (ولاية تاميل نادو) ¹⁰.
أما ما يتعلق باللغات، فهي متنوعة، فاللغة القومية والرسمية في ماليزيا الغربية وفق الدستور هي الملايوية ¹¹، وتشاركها الانجليزية في ماليزيا الشرقية، فيكونا مع اللغتين الرسميتين للبلاد، وهناك أيضاً الصينية والتاميل، فهو متعدد الثقافات والديانات، كما يتمتع السكان بحرية العبادة *، والاسلام * هو الدين الرسمي في البلاد ¹². ويشكل المسلمون، حسب إحصاء رسمي تم سنة 2000، ما نسبته 3.61% من السكان، أما البوذيون فغالبيتهم الساحقة من الصينيين ويشكلون 3.19% وتبلغ نسبة المسيحيين 2.9%، وأغلبهم من الصينيين مع عدد لا بأس به من الهنود، ومعظم الهنود في ماليزيا من أتباع الهندوسية Hindu نحو 8.6% من مجمل السكان هندوس، وهناك من يتبع أديانا تقليدية صينية نحو 4.3% من مجمل السكان كالكونفوشيوسية Confucianism، والطاوية Taoism ¹³. (ينظر جدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية	الاديان	ت
61.3%	الاسلام	1
19.3%	البوذية	2
2.9%	المسيحية	3
6.8%	الهندوسية	4
3.4%	الكونفوشية والطاوية والديانات الغير المعروفة	5

التركيبة الدينية للمجتمع الماليزي ⁽¹⁴⁾

وفي هذا السياق يمكن القول بأنه لا يمكن أن تعرف ماليزيا إلا في هذا الإطار القومي والديني، إذ أن البعدين القومي والديني في واقع الأمر يتخلل كل مستوى في المجتمع الماليزي، وقد أثر هذا في كافة أبعاد الحياة السياسية الماليزية منذ الاستقلال، بما يعنيه ذلك من أن محاولة لفهم الحياة السياسية الماليزية يجب أن تبدأ من هذين العاملين.

¹⁰ محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، الرابط الإلكتروني <https://bit.ly/UzVWKB2>، تاريخ الزيارة 2023/3/31.

¹¹ ينظر الدستور الماليزي وتعديلاته، المادة (152) الفقرة (1).
* يحتفل الماليزيون بالأعياد الدينية والمناسبات الثقافية كلها، فقد أقرت الدولة الفدرالية الماليزية عطلة لعيدي الفطر والأضحى وعطلة لعيد الميلاد وعطلة في الأعياد المرتبطة بالديانات الأخرى. كما أن هناك عطلة لرأس السنة الهجرية وعطلة لرأس السنة الميلادية وعطلة لرأس السنة الصينية. للمزيد ينظر: عادل محمد عبدالقادر علي، التعددية الدينية في المجتمع الماليزي وأثرها في التعايش السلمي، مجلة حولية، كلية الدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، ع(26)، 2013، ص328.
* الاسلام في ماليزيا وجد سبيله إلى (الملايو) من السواحل الشرقية لجزيرة (سومطرة)، التي تواجه الساحل الغربي لشبه الجزيرة، وقد دخل الاسلام الى ماليزيا عن طريق مينائي (ملقا) و(سنغافورة) الواقعين على مضيق (ملقا)، وكان للتجار المسلمين العرب دور كبير في نشره ابتداء من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، وما لبثت (ملقا) أن أصبحت مركز اشعاع للاسلام في أنحاء شبه جزيرة الملايو والجزر المحيطة بها. للمزيد ينظر: نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(54)، 2012، ص164.

¹² المرجع نفسه، الصفحة نفسه.

¹³ محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

⁽¹⁴⁾ غسان هاشم كطاقة واسراء كاظم الحسيني، المراكزات السكانية للحكم الرشيد في دولة ماليزيا، جامعة تكريت، مجلة كلية التربية، م(49)، ع(2)، 2022، ص318.

المطلب الثاني : مراحل تطور النظام الدستوري والسياسي الماليزي

قبل دخول الانكليز الى ماليزيا كان هناك من بين 13 ولاية في ماليزيا، 9 ولايات يحكمها سلاطين، والسلطان هو الرئيس الديني للولاية، وقد أستقر وضعه على هذا النحو الى أن فرض الانكليز سيطرتهم الكاملة على أراضي ماليزيا بعد معاهدة بانكور* عام 1877 بين سلطان بيراك وبريطانيا، حيث اتفقوا مع السلاطين على أن يتركوا لهم حرية التصرف في المسائل الدينية، على أن تستمر ولايتهم كاملة في هذا النطاق، ويتولى الإنجليز بقية المسائل الأخرى¹⁵.

تعود الأسس الأولى لقيام النظام الدستوري والسياسي الماليزي إلى عام 1877م بعد توقيع اتفاقية بانكور، فبموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني كما تم وضع مجلس استشاري في الولاية ليكون بمثابة جمعية تشريعية، وتم تأسيس مجالس مشابهة في الولايات الأخرى الخاضعة للحماية البريطانية، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل كلا من الوظائف التشريعية والتنفيذية¹⁶.

استمر هذا الأمر حتى عام 1948م عندما تم تشكيل اتحاد الملايو (ماليزيا الحالية) بموجب اتفاقيتين عرفتا باسم (اتفاقية الولايات) واتفاقية (اتحاد الملايو)، وكان لاتفاقية الولاية أهمية كبيرة في التنمية الدستورية في ماليزيا، فبموجبها قام الحكام الملايويون بإعلان دساتيرهم الخاصة بناء على نصيحة وموافقة رؤساء وشيوخ الولايات، وتم تمييز السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في تلك الولايات عن طريق تأسيس هيئة تشريعية تدعى (مجلس الولاية) فضلا عن المجلس التنفيذي في الولاية، أما اتفاقية (اتحاد الملايو) والتي تم وضعها كأساس للنظام الفيدرالي في ماليزيا فقد حدثت نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة باتحاد الملايو، وتكونت الحكومة الفيدرالية من المندوب البريطاني والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي، وقامت الاتفاقية بتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب، ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها فضلا عن مجلس الولاية للتعامل مع الشؤون التي لا ترتبط بشكل مباشر بالاتحاد¹⁷.

ولا يفوتنا أن ننوه إنه تحت ضغط من الأحزاب الماليزية اضطرت السلطات البريطانية الى تشكيل لجنة (ريد) عام 1956 والتي اقرت وجود القوميات بالمواطنة العامة مع الاحتفاظ بالموقع المتميز للماليزيين، حيث كانت هذه اللجنة تدعم فكرة انشاء السياسة التعددية الديمقراطية الحرة، فوضعت اللجنة مجموعة من الخبراء الدستوريين من استراليا والهند وباكستان برئاسة اللورد ريد في المملكة المتحدة من أجل صياغة الدستور لماليزيا¹⁸.

* معاهدة بانكور: معاهدة موقعة بين البريطانيين وسلطان بيراك، تم توقيع المعاهدة في 20 يناير 1877 على متن السفينة الملكية بلوتو الراسية قبالة جزيرة بانكور (قبالة ساحل بيراك)، تعد المعاهدة مهمة في تاريخ ولايات الملايو لأنها شرعت السيطرة البريطانية على حكام الملايو ومهدت الطريق أمام البريطانيين للسيطرة في جزر مالايا، نظم أندرو كلارك الانكليزي حاكم مستوطنات المضيق لحل مشكلتين: (أ) حرب لاروت (ب) السلطانية في بيراك. للمزيد ينظر: الرابط الالكتروني <https://bit.ly/0Mm8Jz2>، تاريخ الزيارة 2023/2/2.

¹⁵ محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص21.

¹⁶ عطا الله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، م(1)، ع(13)، 2013، ص229.

¹⁷ المرجع نفسه، ص ص230-231.

¹⁸ عطا الله سليمان الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص ص231.

تماشياً مع ما تم ذكره، تشكلت في 1957 لجنة عمل من الحكومة البريطانية ومجلس الحكام والنواب السياسيين الماليزيين لدراسة تقرير اللجنة، وبعد مناقشة بقية الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، وهي التنظيم القومي للملايويين المتحدين (UMNO) والمجتمع الماليزي الصيني (MCA) والمؤتمر الماليزي الهندي (MIC)، ولدورهم البارز تمت الموافقة على مقترحات (ريد) من قبل المجلس التشريعي الفيدرالي في ما يتعلق بموضوع وضع الدستور الجديد للبلاد في ٣٠ آب 1957، بمشاركة الإدارة البريطانية مع حكومة التحالف، حيث نص الدستور على إقامة دولة فيدرالية وبرلمان مكون من مجلسين أحدهما بالانتخاب والآخر بالتعيين، كما نص على منح الجنسية لغير الملاويين مثل الصينيين والهنود وغيرهم، مع منح الأولوية في التعيين في وظائف الخدمة المدنية والحصول على المنح الدراسية لأبناء الملايو نظراً لانخفاض مستواهم الاقتصادي بالمقارنة مع الأقليات الأخرى كالصينيين¹⁹.

وفي هذا الإطار فالدستور الماليزي مميز وفريد في تفاصيله، صلاحيات إدارة الدولة بيد الحكومة الاتحادية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة ويمتلك صلاحيات واسعة، مع وجود حكومات محلية للولايات، يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات⁽²⁰⁾، وتضمن الدستور مائة وثلاثة وثمانين (183) مادة جرى تصنيفها إلى خمسة أجزاء تناول الأول منها تتعلق بالحقوق وتقسيم الولايات والمسائل الدينية والقانون الاتحادي، أما الجزء الثاني فقد تضمن مواداً أساسية لمواطن الملايو، في حين تناول الثالث موضوع الهوية الوطنية، وتطرق الرابع إلى مسائل الاتحاد وصلاحياته وأخيراً تناول الجزء الخامس الولايات والتنظيمات الفرعية وصلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية في الولايات وعلاقتها بالاتحاد²¹.

جدير بالذكر إنه عندما تشكلت ماليزيا في 1963 تم تعديل الدستور ودخول ولايات صباح وسارواك وسنغافورة، لكن خروج سنغافورة من الاتحاد عام 1965، أدى إلى تعديل الدستور مرة أخرى، وشهد الدستور أيضاً تعديلين عامي ١٩٧4 و 1984 كان من شأنهما تأسيس ولايتي كولا لمبور ولابوان كإقليمين فيدراليين، فضلاً عن تعديلات أخرى، وفي عام 1994 أدخل تعديلاً يقضي بتقييد سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين، وعلى سريان مفعول أي مشروع لم يصادق عليه الملك خلال 30 يوماً، وبهذا يشار إلى أن الدستور الماليزي تم تعديله لمرات عديدة منذ الاستقلال²².

ومن زاوية أخرى، فالنظام السياسي الماليزي هو نظام ملكي دستوري فيدرالي، يتألف البرلمان من السلطة التشريعية والذي تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب، ويسمى مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا Dewan Negarah)، ويتكون من 70 عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، منها 26 عضواً منهم ينتخبون على مستوى 13 ولاية، ويتم تعيين الأعضاء 44 الباقون من قبل الملك، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في فحص تفاصيل الأنشطة التشريعية لمجلس النواب، وطرح الآراء ذات الصلة بشأن تحسين التشريعات من قبل مجلس

¹⁹ عطاء الله سليمان الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

⁽²⁰⁾ ناهض أبو حماد، التعددية العرقية والاثنية وآليات تطبيقها في ماليزيا، في (مجموعة باحثين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات - الاسس - الآفاق)، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019، ص 67-68.

²¹ ينظر الدستور الماليزي وتعديلاته لغاية 2007.

²² عطاء الله سليمان الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

النواب، أما مجلس النواب ويسمى ديوان راكيات (Dewan Rakyat) هو ديوان الرعية ويتكون من 219 عضوا ينتخبون لمدة 5 سنوات²³.

أما السلطة التنفيذية يتكون من مستويين: السلطان، ومجلس الوزراء، والسلطان Yang di-pertuan Agong هو رئيس الاتحاد الماليزي، ويتم انتخابه من خلال "مجلس الحكام" الذي يضم السلاطين التسع للولايات الماليزية (حيث الولايات الأخرى ليس بها سلاطين)، لمدة خمس سنوات، ولم يحدد الدستور صراحة إمكانية تجديد هذه المدة، وهو ما يستفاد منه من إمكانية التجديد، أما المستوى الثاني فهو مجلس الوزراء، ويتألف من رئيس الوزراء والوزراء، وطبقا لتقاليد النظام البرلماني، فإن رئيس الوزراء الماليزي هو زعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب²⁴.

ولابد من الإشارة، فقد أسهم الى حد كبير التداول السلمي على السلطة، في تحقيق استقرار ماليزيا الداخلي، من خلال نجاح الحكومة في إقامة دولة قوية، رغم تعدد القوميات والديانات، إلا أن التعايش الدستوري الذي اتبعته السياسة الماليزية، قد مكنها من إيجاد حلول عملية أسهمت في تحقيق وحدة قومية، في المجتمع المتعدد الجنسيات، بصياغة مبادئ محدودة تطبق على الجميع، و تمثل في الوقت نفسه الرابطة التي تربط الجنسيات جميعا باسم "روكانجارا"، أي الأيديولوجية القومية، التي تلخصت مبادئها، في الإيمان بالله والإخلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور و سيادة القانون والأخلاق الحميدة، والسلوك الجيد²⁵.

أما النظام القضائي، فهي موروثة عن البريطانيين، والآباء المؤسسون للدولة الماليزية لم يروا مبرراً لتغييره، ويسري القانون على الجميع بالتساوي، فلا يوجد تمييز قومي، والدستور هو القانون الاساس وهو يحظى بقبول الجميع، ويتم تعيين رئيس محكمة الإستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا وقضاة المحكمة العليا وقضاة المحكمة الفيدرالية من قبل الملك، بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام²⁶. لذا يمكن القول بأن تطور النظام الدستوري والسياسي الماليزي مرت بمراحل وأشواط كبيرة في السعي لبلوغ أهدافها المسطرة لمجتمع تتميز بتعدد القوميات والأديان، بالرغم من العديد من التحديات الحالية والمستقبلية، والتي تعد الإرادة والمثابرة والتخطيط المبني على أسس علمية مدروسة جيداً السبيل الوحيد للتغلب عليها.

المطلب الثالث: آليات إدارة التنوع في ماليزيا

لقد سارعت ماليزيا منذ استقلالها سنة 1957 م إلى اتباع العديد من الآليات والسياسات المتزنة لإدارة تركيبة مجتمعية معقدة ومتعددة القوميات والأديان واللغات، تنطلق أساسا من إستراتيجيات تعمل على مختلف

²³ عمر كعبوش، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الآليات والفواعل- ماليزيا أنموذجا، الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م(3)، ع(6)، 2017، ص ٥٦١.

²⁴ أحمد يحيى هادي وحيدر كشكول حسن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨-٢٤٠.

²⁵ سالم فتيحة، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي - التجربة الماليزية إنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 89.

²⁶ هاني الظليفي، الأقلية الصينية الماليزية ودورها في التنمية الاقتصادية، (مجموعة باحثين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : دراسة تحليلية في الخلفيات - الاسس- الافاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، 2019، ص ٢٣٢). وعلي فوق، إدارة الاقاليم والتجارب المستفادة عربيا - حالة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١١، ص ٧٤.

المسارات السياسية، والإقتصادية والثقافية والأمنية، خاصة بعد أحداث العنف العرقية لسنة 1969 بين أغلبية السكان الأصليين من إثنية المالاي وإثنية الصينية الوافدة، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا من الجانبين²⁷. لقد تمكنت ماليزيا في إدارة مجتمع متعدد القوميات والأديان، فدفعت ظاهرة التعددية الى بؤرة الاهتمام والتركيز، فقد أدى مبدأ احترام ومساواة²⁸، وتسامح الكل لثقافة الآخر إلى أن تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة، فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدرا للصراع، بل على العكس، فان تنوع دولة ماليزيا القومي كان أكثر ميلا نحو السلام، حيث تجمعت الجماعات القومية في تحالفات عبر الروابط القومية بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها²⁹.

فيما يتعلق بالمسائل الدينية تتعدد المواد التي وردت إشارة الى ذلك في الدستور الماليزي، من بينها أن الدولة حددت الدين الرسمي، حيث أكد الدستور الماليزي على أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد الماليزي، ولكن يمكن للأديان الأخرى أداء الطقوس واحتفالاتها بسلام وانسجام في أي مكان داخل ماليزيا، كما أكد أيضا دستورها على أن كل ماليزي مهما كانت دينه له الحق في اعتناق وممارسة دينه والدعوة له³⁰.

وفي ذات السياق لابد من بيان إن العلاقة بين التعددية سواء كانت السياسية أو الثقافية أو الإجتماعية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع، فإذا إرتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى³¹.

تعد فترة حكومة مهاتير محمد* 1981-2003م هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية، حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) إذ قدم تصورا متكاملًا للتنمية الاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي أكد على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي تستند إلى المنظومة القيمية الغربية بقدر ما تستقي ممارستها من القيم الآسيوية التي تتعارض

²⁷ بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة - دراسة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، صص ١٦٥-١٦٦.

²⁸ ينظر الدستور الماليزي وتعديلاته، المادة (8) الفقرتين (1) و (2).

²⁹ عطا الله سليمان الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص225.

³⁰ ينظر الدستور الماليزي وتعديلاته، المادة (8) الفقرتين (3) و (١١).

³¹ جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة : مراجعة نقدية، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية في العالم الاسلامي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993، ص18.

* مهاتير محمد: هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ استقلالها تولى رئاسة الوزراء في 1981 لحد 2003، ولد عام 1925م في مدينة أور سبتار بولاية قدح الشمالية، وذلك لأسرة متوسطة، حيث عمل والده مدرسا في أول مدرسة حكومية إنجليزية في عام 1908م وظل بها الي ان تحولت الي كلية السلطان حميد حيث عين مديرا لها. وقد تلقى مهاتير تعليمه في هذه المدرسة ثم الي سنغافورة في عام 1948م لدراسة الطب، لديه (17) كتابا في مختلف المجالات، ومن أشهره (معضلة المالاي و العولمة والحقائق الجديدة، تأملات في آسيا، التحدي)، للمزيد أكثر ينظر: أحمد محمد عبدالمنعم السيد أحمد، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017، الرابط الالكتروني [WXbrr36https://bit.ly/](https://bit.ly/WXbrr36)، تاريخ الزيارة 2023/1/2.

في كثير من مفرداتها مع الديمقراطية الغربية، وفي هذا السياق أكد أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية³².

لقد عملت الدولة الماليزية لإدارة التعدد القومي والديني على اتباع بعض أسس وآليات النموذج التوافقي والتكاملي لتقاسم السلطة، إلى جانب اعتمادها على نظام انتخابي يدعم حكم الأغلبية، حيث يمكن توضيح تلك الآليات أكثر بما يلي:

أولاً: آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية) : ترجع المراحل الأولى لتطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا إلى إتفاقية "إتحاد الملايو" لسنة 1947م التي وضعت كأساس للنظام الفيدرالي، حيث تم على إثرها تكوين الحكومة الفيدرالية وتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها³³.

ثانياً: آلية الائتلاف الكبير: ائتلاف كبير أو واسع هو حجر الزاوية لنظام سياسي ديمقراطي توافقي، ويرتبط نجاحها بمدى نجاح القطاعات الاجتماعية داخل الدولة في بناء ائتلاف واسع يضم أهم المكونات الدينية أو القومية للدولة. ففي الحالة الماليزية استطاعت القوى والأحزاب السياسية على الرغم من خلفياتها القومية المتباينة أن تجسد الفكر التعاوني فيما بينها، من خلال العمل معاً على إيجاد حلول وسط ساعدت على احتواء أهم القوى المالوية والصينية والهندية في تحالف واحد في ماليزيا، يوطد مركزية الأطراف ذات الطابع المؤسسي القوي في النظام السياسي، وهو ما ساعدها على أن تتعمق في المجتمع الماليزي من خلال شبكات واسعة من المنظمات الداخلية³⁴.

كما يرتبط نجاح الائتلاف الماليزي أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالدور المهيمن للتنظيم القومي للمالايين المتحدين، الذي يعد الطرف الأقوى في الائتلاف ما مكنه من الحفاظ على الدعم الساحق للملايو الذين يشكلون أكثر من 60% من الشعب الماليزي³⁵.

ثالثاً: آلية نظام انتخاب تعددي قائم على الفائز الأول: على عكس النهج الإجماعي الذي تطبقه الأنظمة الانتخابية على أساس التمثيل النسبي، والذي يعتبر على الأقل من الناحية النظرية الأنسب لتوفير فرص تمثيل حقيقي لمجموعات صغيرة في مؤسسات الدولة، ولكن من ناحية أخرى قد تتسبب في عدم استقرار النظام السياسي من خلال الابتزاز السياسي الذي يصدر من الأحزاب الصغرى عند توظيفها لآليات الفيتو المتبادل، ومن هذا المنظور، أدركت النخبة السياسية الماليزية، التي تدرك وحدة المصير المشترك، أن تطبيق الفائز الأول هو أحد الطرق الفعالة للحفاظ على التحالف بين المكونات الرئيسية في الدولة، ويعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة التعددية/الأغلبية، وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد، إذ يختار الناخبون فقط العدد

³² محمد شعبان عبدالعزيز، القيادة والتنمية السياسية دراسة حالة النموذج الماليزي : مهاتير محمد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=80216>، تاريخ الزيارة: 2023/3/3.

³³ بلقاسم مربعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣-١٧٤.

³⁴ رشيد ساعد، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، م(10)، ع(1)، 2019، ص1741.

³⁵ رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص1741.

الإجمالي للمرشحين المدرجين في بطاقة الاقتراع، والمرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات هو المرشح الفائز³⁶.

حيث تُعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي (ديوان الرعية (Diwan Rakyat)، ولانتخاب مجالس الولايات. وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحياناً من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى... إلخ. وبشكل عام تتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة، ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وُجد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات³⁷.

رابعاً: آلية الاستيعاب

حاولت الدولة الماليزية تغييرها من الدول منذ استقلالها تطبيق آلية الاستيعاب في مختلف النواحي الثقافية والمادية والمؤسسية، حيث كان الهدف منها الحد من حدة الاختلافات بين الجماعات القومية، ومحاولة تكوين هوية وطنية على المدى المتوسط والبعيد، ومن تلك آليات الاستيعاب:

1. **الإستيعاب من خلال البرامج التعليمية:** بدأت الدولة الماليزية بعد الاستقلال في وضع سياسة تعليمية تهدف إلى إتاحة فرص التعليم لجميع أبناء الشعب، وعملت على اعتبار لغة الملاوي هي اللغة الرسمية للبلاد، وتدرس كلغة أولى في جميع المدارس العمومية، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع "البهاس ملايو" كأساس للوحدة القومية⁽³⁸⁾، واللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية باعتبارها هي اللغة السائدة في الإدارة والمصالح الحكومية، وبضغوط من الإثنية الصينية اعتبرت الدولة لغة الجماعات الإثنية الرئيسية (الصينية والهندية) كلغات وطنية ثالثة تدرس في المناهج التعليمية لهذه الجماعات³⁹.

2. **الاستيعاب من خلال تفعيل الإحتفالات والطقوس المشتركة بين الإثنيات:** سعت الدولة الماليزية إلى تفعيل التنمية الثقافية عن طريق الإستيعاب والتوليف الثقافي، وذلك من أجل الحد من حدة الاستقطاب الإثني داخل المجتمع، فالثقافة والقيم التقليدية تمارس من طرف مختلف الإثنيات بكل حرية، ودون إزعاج أو إحتجاج من أحد، بما يوحي بوجود دولة متنوعة الثقافات تتقبل الآخر المختلف، وعملت الدولة الماليزية على إشاعة ثقافة التعايش بين الإثنيات عن طريق خلق مهرجانات إحتفالية مشتركة بين مختلف الإثنيات، حيث يكون الهدف الرئيسي منها هو الإستيعاب التدريجي لهذه المجموعات في ثقافة وطنية موحدة تمثل مختلف الاتجاهات ومن خلال هذه الإحتفالات الجماعية⁴⁰.

³⁶ بلقاسم مربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

³⁷ محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سبق ذكره.

⁽³⁸⁾ رقية كريم جار الله، إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع(17)، 2019، ص ٢٩٨.

³⁹ طيفور فاروق، التجارب التنموية في الدول الصاعدة- دراسة الحالتين الماليزية والاندونيسية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، 2017، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

⁴⁰ المرجع نفسه، الصفحة نفسه.

3. آلية الاستيعاب المؤسسي: ارتكزت آلية الاستيعاب المؤسسي على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية، وكان هدف الدولة تحقيق رضا الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة، حيث أدت هذه الآلية إلى قيام مؤسسات اجتماعية وسياسية وطنية في الكثير من الحالات، حيث تم تأسيس التحالف الوطني عام 1952 مكونا من حزب الأمنو، منظمة تحالف اتحاد المالايا، وهو الحزب الأكبر في البلاد، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية وحزب المؤتمر الهندي، وقد توسع هذا التحالف المؤسسي ليضم أكثر من 14 حزبا سياسيا تمثل مختلف الأعراق بعد أحداث 1969م، إلى جانب مختلف المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية المتفرعة عن هذا التحالف⁴¹.

يمكن القول بأن النظام الدستوري والسياسي الماليزي بقيادته من النخبة الحكيمة تمكن في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تعامل بواقعية مع الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إثراء، وليس حالة تضاد وصراع، و لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والقومية، ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، في العديد من مناطق العالم.

الخاتمة والاستنتاجات

مما سبق ذكره تبين أن التنوع في المجتمع الماليزي تعد حقيقة ترتبط بتكوين هذا المجتمع، والتباينات في مثل هذا المجتمع ليست تباينات في الرأي العام بل هي تباينات ثقافية أو لغوية أو قومية أو دينية، ولها حدود معينة وتتميز بالثبات النسبي وعدم التحرك. فإن تطبيق نظام تنافسي في مثل تلك المجتمعات التعددية دون وضع ضوابط معينة من قبل الدولة قد يؤدي إلى بروز نوع من عدم المساواة أو الخلل أو قصور في المشاركة. والخطر يكمن حينما يحدث إدراك للتباينات داخل المجتمع التعددي ويجري تسييسها فهذا هو العنصر المولد للنزاعات بين التباينات المختلفة سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو قومية أو غير ذلك. وذلك عندما تشعر إحدى الجماعات بما يسمى بـ"الحرمان النسبي"، أي شعور الأشخاص بحرمانهم من حقوق بالمقارنة مع أشخاص آخرين في المجتمع. من خلال مجاء في البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات:-

1. أن الإدارة الايجابية للتنوع المجتمعي والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، ترجع في جانب كبير منها إلى النظام الدستوري والسياسي الماليزي الذين تمكن من تحويل حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء وإثراء لكافة المكونات التي تحلت في نفس الوقت بالوعي والجنوح للسلم وحب الوطن.

⁴¹ ناهض أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

2. لقد كان لتطبيق النظام المالي المالىزى لآليات مؤسسات وتنمية مناسبة لإدارة التعددية الدور الكبير في انجاح عملية بناء الدولة وفق معادلة " الكل يكسب"، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعى الأوزان الديموغرافية والاثنى لفئات المجتمع دون أن تهضم حقوق الأقليات.
3. ركزت الدولة الماليزية على تحقيق المصالح المشتركة للتنوع القومي والديني الموجود في المجتمع بدون استثناء، وعملت على تحييد عناصر التوتر الاجتماعي والسياسي، هذه المعادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقاً لهم، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السياسي والشاركة في بناء الدولة الماليزية.
4. ترجع جانب كبير من الاستقرار السياسي الى النخبة السياسية الماليزية التي لعبت دوراً كبيراً في الإدارة الايجابية للمجتمع التعددي، بفضل الخطاب النخبوي المتزن السائد، حيث استطاعت تحالف الاحزاب الحاكمة الممثلة بالجبهة الوطنية السيطرة على مقاليد الحكم في ماليزيا منذ استقلالها وحتى وقتنا الحاضر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الدساتير

1. دستور دولة ماليزيا لعام 1957 وتعديلاته لحد عام 2007.

ثانياً: الكتب

1. لي كوان يو، من العالم الثالث الى الاول: قصة سنغافورة من 1965-2000، ترجمة: معين محمد الامام، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2005.
2. محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحوه الاقتصادية، مؤسسة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
3. سالم فتحي، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي - التجربة الماليزية إنموذجاً.
4. ناهض أبو حماد، التعددية العرقية والاثنى وآليات تطبيقها في ماليزيا، في (مجموعة باحثين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات - الاسس - الافاق)، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، 2019.
5. جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة : مراجعة نقدية، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية في العالم الاسلامي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993.
6. هاني الظليفي، الاقلية الصينية الماليزية ودورها في التنمية الاقتصادية، (مجموعة باحثين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : دراسة تحليلية في الخلفيات - الاسس- الافاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، 2019.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية:

1. بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الاثنى ودورها في بناء الدولة - دراسة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

2. علي قوق، إدارة الاقاليم والتجارب المستفادة عربيا – حالة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١١.
3. طيفور فاروق، التجارب التنموية في الدول الصاعدة- دراسة الحالتين الماليزية والاندونيسية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، 2017.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. أحمد يحيى هادي وحيدر كشكول حسن، ملامح النظام السياسي والاجتماعي والاثر الفيدرالي في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، م(2)، ع(51)، 2022.
2. رشيد ساعد، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، م(10)، ع(1)، 2019.
3. رقية كريم جار الله، إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع(17)، 2019.
4. عادل محمد عبدالقادر علي، التعددية الدينية في المجتمع الماليزي وأثرها في التعايش السلمي، مجلة حولية، كلية الدعوة الاسلامية، جامعة الازهر، القاهرة، ع(26)، 2013.
5. عطاالله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، م(1)، ع(13)، 2013.
6. عمر كعبوش، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الآليات والفواعل- ماليزيا أنموذجا، الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م(3)، ع(6)، 2017.
7. غسان هاشم كطاقة واسراء كاظم الحسيني، المرتكزات السكانية للحكم الرشيد في دولة ماليزيا، جامعة تكريت، مجلة كلية التربية، م(49)، ع(2)، 2022.
8. ماهر جبار الخليلي، سياسة الاسكان في ماليزيا وامكانية الافادة منها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، م(10)، ع(11)، 2015.
9. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(54)، 2012.

خامساً: المواقع والروابط الالكترونية

1. إيمان الحيار، كم يبلغ عدد سكان ماليزيا، الرابط الالكتروني <https://bit.ly/4gMKJz3>.
2. التنوع العرقي والاصلاح السياسي، الرابط الالكتروني <https://bit.ly/1WBHd33>.
3. محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، الرابط الالكتروني <https://bit.ly/UzVWKB2>.
4. أحمد محمد عبدالمنعم السيد أحمد، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017، الرابط الالكتروني <https://bit.ly/WXbrr36>.